NEWS RELEASE

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS SPECIAL PROCEDURES
SPECIAL RAPPORTEURS, INDEPENDENT EXPERTS & WORKING GROUPS

هذه الوثيقه ليست الترجمه الرسميه

ليبيا: خبراء أمميون يطالبون بالإفراج عن محتجزة

جنيف (1 آب/ أغسطس 2022) – دعا خبراء في الأمم المتحدة * اليوم إلى الإفراج الفوري عن افتخار بودرة، وهي سيدة ليبية اعتُقلت في بنغازي قبل أربع سنوات، وطالبوا السلطات بتوفير العلاج الطبي العاجل لها بعد تعرضها لأشكال مختلفة من العنف أثناء احتجازها.

وقال الخبراء الأمميون: "نشعر بقلق بالغ إزاء ما يُزعم بتعرض السيدة افتخار بودرة للعنف الجنسي والجسدي والنفسي منذ اعتقالها".

وفي عام 2021، وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا نمطاً متواصلاً من انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على النساء أكثر من غيرهن في مراكز الاحتجاز في البلاد، على الرغم من أنهن يشكلن أقلية من بين جميع المحتجزين. وتفيد التقارير أن من بين حالات سوء المعاملة والاستغلال ظروف الاحتجاز اللاإنسانية والتعذيب واسع النطاق، بما في ذلك العنف الجنسي، والنقص الحاد في الرعاية الصحية للمحتجزين.

وأضاف الخبراء بأن "الحرمان من الحرية والعنف الذي تتعرض له ينطوي بشكل عميق على بُعد يقوم على النوع الاجتماعي وذلك بهدف معاقبتها على التعبير عن آرائها، بل وأيضاً لتكون عبرة للنساء الأخريات اللائي قد يعبرن عن آراء مماثلة في المستقبل. وهذا أيضاً مثال على إساءة استخدام السلطة لضعفها كامرأة في السجن تعاني من وضع صحي محفوف بالمخاطر".

وأضافوا أن الناشطات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة الجوانب من التمييز أكثر عرضة للقواعد والممارسات التمييزية.

وأضافوا بأن "اعتقال افتخار بودرة يأتي بين عدد من حالات استهداف النساء بسبب معتقداتهن وأنشطتهن السياسية، وهو دليل على العوائق والتحديات المحددة التي تواجهها المرأة في ممارسة حريتها في التعبير".

وما عزز ذلك بشكل أكبر النتائج التي توصلت إليها البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا في تقريرها الأخير، حيث وردت مزاعم بأن افتخار بودرة قد استُهدفت بسبب دعوتها إلى مناهضة الخروج على القانون وعسكرة الدولة في شرق ليبيا وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقيامها بانتقاد الإجراءات التي نفذتها الجماعة المسلحة التابعة للجنرال حفتر.

وأعرب الخبراء عن قلقهم البالغ إزاء تكرار مقاضاة وإدانة المدنيين من قبل المحاكم العسكرية في شرق ليبيا، بمن فيهم النساء والأطفال، وحذروا من أنهم بذلك ينتهكون بشكل مباشر التزامات ليبيا القانونية الدولية والوطنية.

وقال الخبراء إن "الاحتجاز الانفرادي وسوء المعاملة والعنف الذي زُعم أن افتخار بودرة تعرضت له وعواقب ظروف الاحتجاز غير الملائمة هذه على صحتها الجسدية والعقلية وحياتها، تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان".

وقال الخبراء "ندعو الحكومة الليبية إلى الإفراج عن السيدة افتخار بودرة وتوفير الرعاية الطبية الفورية لها والعلاج الذي تحتاجه للتعافي من سلسلة الإصابات الخطيرة التي تعرضت لها في السجن". ودعوا أيضاً إلى تقديم الدعم النفسي وغير ذلك من أشكال الدعم، فضلاً عن تقديم خدمات محددة لمعالجة الأضرار الناجمة عن العنف الجنسي الذي تعرضت له أثناء الاحتجاز.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن انتهاكات حقوق الإنسان متفشية في ليبيا. فمنذ وقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، تواصلت بلا هوادة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الجماعات المسلحة وكذلك مختلف الوحدات المسلحة العاملة كجهات تابعة للدولة. وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عمليات القتل والاختفاء القسري والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاعتداء على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وجرائم الكراهية.

وقال الخبراء: "إن التصدي لحالات الإفلات من العقاب المنتشرة على نطاق واسع وضمان العدالة للضحايا أمر بالغ الأهمية، بما أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تخفق باستمرار في اتخاذ تدابير فعالة لمنع الانتهاكات والمعاقبة عليها".

وأكدوا أن على الدولة التزامات بموجب إطار قانوني دولي قوي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

انتهى

*(*)الخبراء: **ريم السالم**، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه. إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ **تلالنغ موفوكينغ**، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛ **وميليسا أوبريتي**، رئيسة مقرري الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات.*

المقررون الخاصون هم جزء مما يُعرف بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والإجراءات الخاصة هي آليات المجلس المستقلة لتقصي الحقائق والمراقبة التي تتناول إما حالات محددة في دولة ما أو قضايا مواضيعية في جميع أنحاء العالم. ويعمل الخبراء المعنيين بالإجراءات الخاصة على أساس تطوعي؛ وهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يتلقون راتباً مقابل عملهم. وهم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويعملون بصفتهم الفردية.

للاستفسارات وطلبات وسائل الإعلام، يرجى الاتصال بـ: أورلا غ ماكان (orlagh.mccann@un.org)، أو ألينور بيجانين (alienor.bejannin@un.org) أو مينجو كيم (minju.kim@un.org).

لاستفسارات وسائل الإعلام المتعلقة بخبراء الأمم المتحدة المستقلين الآخرين، يرجى الاتصال بـ: داريشا إندراغوبتا (+41 79 506 1088 dharisha.indraguptha@un.org)

تابع الأخبار المتعلقة بخبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة على تويتر @UN_SPExperts.

تشعر بالقلق بشأن العالم الذي نعيش فيه؟

إذن ساند حقوق شخص ما اليوم

#Standup4humanrights

وقم بزيارة الموقع الالكتروني http://www.standup4humanrights.org